

شبكة راصد الدولية لحقوق الإنسان

International Network for Human Rights Network

Red Internacional para la Observación de los Derechos Humanos



بحث يلقي الضوء على إنتهاكات حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

ليبيا نموذجاً

إعداد عضو اللجنة الإعلامية في الشبكة: المهندس أديب زين الدين -لبنان

بيروت 2017

المحتوى

- 1.....المقدمة والتعريف
- 2.....ليبيا والموقع الجغرافي
- 3.....التنمية البشرية والعلاقات الدولية
- 4.....الديموغرافيا والسياسة
- 5.....الاحتلال والإنقلاب
- 6.....ليبيا و الربيع العربي
- 7.....إنتهاك حقوق الإنسان قبل الثورة
- 8.....مقابلات مع ناجيين من السجون الليبية
- 9.....نموذج وتجربة أبو بكر الشريف
- 10.....نموذج وتجربة جميلة فلاق
- 11.....ناصر الهوارى رئيس منظمة ضحايا لحقوق الإنسان

- 12.....حقوق الإنسان خلال وما بعد الثورة.
- 13.....انتهاكات القوات الحكومية.
- 14.....انتهاكات القوات المناهضة.
- 15.....قتل المدنيين المحايدين.
- 16.....قتل العمال الأجانب والليبيين الزوج.
- 17.....إدعاءات أخرى:
- 18.....اغتصاب الزوج الأفرقة.
- 19.....قتل العمال الأجانب والليبيين والإجلاء القسري لعائلات الزوج.
- 20.....الضربات الجوية للناتو.
- 21.....المراجع.

مقدمة البحث:

حقوق الإنسان في التاريخ عبارة عن قيم وآداب راسخة في عمق الضمير البشري، تلك التي تجمعنا على اختلاف ألواننا وأدياننا وأعراقنا، إنها حقوق الإنسان، الإنسان الذي من أجله أرسلت الرسل وأنزلت الكتب وبه عمر الكون، عاش ذلك الإنسان في بلادنا عقوداً يُقاسي الظلم والقهر والتعذيب والديكتاتورية والاستبداد، حتى جاء اليوم الذي ثار فيه نافضاً عن نفسه غبار السنين حقوق الإنسان هي الحقوق والحريات المستحقة لكل شخص لمجرد كونه إنساناً. ويستند مفهوم حقوق الإنسان على الإقرار لجميع أفراد الأسرة البشرية من قيمة وكرامة أصيلة فيهم، فهم يستحقون التمتع بحريات أساسية معينة.

وبإقرار هذه الحريات فإن المرء يستطيع أن يتمتع بالأمن والأمان، ويصبح قادراً على اتخاذ القرارات التي تنظم حياته.

ونحن في شبكة راصد الدولية لحقوق الإنسان أخذنا على عاتقنا تعريف المجتمعات والأفراد على حقهم الانساني المقدس وحثهم بعدم التنازل عن هذه الحق تحت اي عنوان. هذا الحق الذي تحت عليها جميع قوانين الأرض والسماء على مر العصور.

ونحن نعيش اليوم في منطقة الشرق الأوسط في بيئة سياسية واجتماعية وثقافية تعتبر ان حقوق الانسان ليست من اولويات الانسان العربي وذلك نتيجة للاستعمار والاحتلالات التي تعرضت لها هذه الشعوب منذ نشوء السلطنة العثمانية الى الحريين العالميتين الأولى والثانية وما نتج عنهما من تدمير لدول المنطقة وابادة مثقفيها والطبقة المنتجة من هذا الشعب الذي احترق في اتون الحروب والمجاعات.

وبعد اتفاق سايكس بيكو وما تلاه من تقسيم للدول العربية واعلان وعد بلفور ما زال شعبنا العربي يعاني من تداعيات ما حصل الى يومنا هذا حتى انبرى نخبة من المثقفين والطامحين الى اعلاء شان الانسان العربي وانتشاله من وحول التبعية والعبودية للمستعمر والمحتل. فبرز العديد من الاحزاب والجمعيات الاهلية والهيئات الدولية لتأخذ على عاتقها تحرير الانسان وتعريفه بحقه ومساعدته على التخلص من الخوف وتحفيزه ليرفع الصوت عاليا مطالباً بحقوقه وحقوق عائلته واطفاله.

فكان لا بد لشبكة راصد الدولية لحقوق الانسان من ان تكون المبادرة الى القيام ما تعتبره أولى واجباتها اتجاه شعوبنا التي ما زالت تعاني من القمع ومصادرة القرار كما يحصل الان في بعض دول المنطقة كاليمن والبحرين والعراق وسوريا بالإضافة الى ما يحصل في دول المغرب العربي وشمال افريقيا.

وما هذا البحث الذي بين أيديكم الا عمل متواضع وبسيط أقدمه بين يديكم علني أستطيع من خلاله ان ألقى الضوء على انتهاكات حقوق الانسان في ليبيا كنموذج.

أتمنى ان اكون قد قدمت شيئاً عبر شبكتنا التي نعتز بالانضمام اليها والعمل لتنفيذ اهدافها ومفاهيمها السامية.

شكراً لكم وإلى اللقاء في تقرير اخر يلقي الضوء ايضا على قضية اخرى لاكون قد رفعت الصوت الذي يجب ان يكون عاليا باستمرار.

المهندس أديب زين الدين -لبنان

ليبيا والموقع الجغرافي:

ليبيا هي دولة تقع في شمال أفريقيا يحدها البحر المتوسط من الشمال، ومصر شرقا والسودان إلى الجنوب الشرقي وتشاد و النيجر في الجنوب، والجزائر، وتونس إلى الغرب. الأجزاء التقليدية التاريخية الثلاث للبلاد هي برقة وطرابلس، وفزان. وتبلغ مساحتها ما يقرب من 1.8 مليون كيلومتر مربع (700,000 ميل مربع)، وتعد ليبيا رابع أكبر دولة مساحةً في أفريقيا، وتحتل الرقم 16 كأكبر بلدان العالم مساحةً وتحتل المرتبة التاسعة بين عشر دول لديها أكبر احتياطات نفطية مؤكدة لبلدٍ في العالم.

طرابلس هي أكبر مدينة وهي العاصمة، وتقع في غرب ليبيا ويسكنها أكثر من مليون نسمة من إجمالي عدد سكان البلاد البالغ ستة ملايين نسمة. المدينة الكبيرة الأخرى هي بنغازي، وتقع في شرق ليبيا بعدد سكان يصل إلى 700,000 نسمة.

التنمية البشرية والعلاقات الدولية:

سجلت ليبيا أعلى مؤشر للتنمية البشرية في أفريقيا ورابع أعلى ناتج محلي إجمالي في القارة لعام 2009، بعد السيشيل، وغينيا الاستوائية والغابون. وهذا يعود لاحتياطياتها النفطية الكبيرة والسكانية المنخفضة. وليبيا عضو في عدد من المنظمات والتجمعات الإقليمية والدولية من بينها الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، واتحاد المغرب العربي، وجامعة الدول العربية، وحركة عدم الانحياز، ومنظمة التعاون الإسلامي، ومنظمة الدول المصدرة للنفط .

الديموغرافيا والسياسة:

سُكنت ليبيا من قبل البربر منذ العصر البرونزي المتأخر. قام الفينيقيون بتأسيس مراكز تجارية في غرب ليبيا، فيما قام الإغريق اليونانيون القدماء بإنشاء مدن دول في شرق ليبيا. حكمت ليبيا لفترات مختلفة من قبل الفرس والمصريين والإغريق قبل أن تصبح جزءاً من الإمبراطورية الرومانية. وكانت ليبيا مركزاً مبكراً للمسيحية. بعد سقوط الإمبراطورية الرومانية الغربية قام الوندال باحتلال غرب ليبيا حتى القرن السابع الميلادي، عندما وصلت الغزوات والفتوحات العربية ودخل الإسلام. في القرن السادس عشر قامت الإمبراطورية الإسبانية وفرسان القديس يوحنا باحتلال مدينة طرابلس، تلاها فترة حكم العثمانيين في 1551. انخرطت ليبيا في حروب الساحل البربري في القرنين الـ 18 والـ 19 تحت الحكم المستقل للأسرة القرمانلية ليعود الاحتلال العثماني ولينتهي بتوقيع اتفاقية بين العثمانيين وإيطاليا لتبدأ فترة الاحتلال الإيطالي لتصبح مستعمرة ليبيا الإيطالية من 1911 إلى 1943. ومع عقد إتفاقيات من قبل المستعمر الإيطالي لولاية طرابلس الغرب كالإتفاق مع فرنسا بتخلي عن بعض الأراضي من مستعمرتها الجزائرية عام 1919 ^[بحاجة لمصدر] وإتفاق مع السودان الإنجليزي المصري كذلك في عام 1919 وإتفاق مع المملكة المصرية عام 1926 بالحد بين البلدين عند خط الطول 25° درجة شرقاً مكونةً حدود ليبيا الدولية الحالية. خلال الحرب العالمية الثانية ليبيا كانت موقعاً هاماً للحرب في حملة شمال أفريقيا. وهنا بدأت الكثافة السكانية من الإيطاليين بالانخفاض. أصبحت ليبيا مملكة مستقلة في عام 1951.

الأحتلال والإنقلاب:

في عام 1969، أطاح انقلاب عسكري بالملك إدريس الأول، لتبدأ فترة من التغيير الاجتماعي الجذري. أبرز قادة الانقلاب معمر القذافي، كان قادراً في نهاية المطاف على تركيز السلطة في يديه بشكل كامل أثناء ما عرفت (الثورة الثقافية الليبية)، ليظل في السلطة حتى اندلاع الحرب الأهلية الليبية أو ما عرفت باسم ثورة 17 فبراير عام 2011، حيث تم دعم المتمردين من قبل حلف شمال الأطلسي منذ ذلك الحين اختبرت ليبيا كماً من عدم الاستقرار والعنف السياسي والتي أثرت بشدة على كل من الاقتصاد و انتاج النفط. كما أصبحت ممراً رئيسياً لما يعرف بالهجرة الغير شرعية عن طريق شبكات الاتجار بالبشر التي تستغل اللاجئين الفارين من الحروب في أفريقيا والشرق الأوسط إلى أوروبا وهو مادفع بالاتحاد الأوروبي بالقيام بعمليات بحرية قرب السواحل الليبية للحد منها.

ليبيا ونتائج الربيع العربي:

تتصارع على الأقل جهتان رئيسيتان على حكم ليبيا، ففيما اعتبر مجلس النواب والحكومة المؤقتة التابعة له دوليا كجهة وحكومة شرعية في البلاد، لكن ليس لديه سلطة على العاصمة والمناطق المحيطة بها، عوضاً عن ذلك يجتمع في طبرق في أقصى شرق البلاد. وفي الوقت نفسه، المؤتمر الوطني العام الجديد يزعم استمرار وجوده القانوني كمكمل المؤتمر الوطني العام المنتهية ولايته والذي جرى حله بعد انتخابات يونيو 2014 ولكنه عاود الانعقاد من قبل أقلية من أعضائه. أعلنت المحكمة العليا في طرابلس والتي تسيطر عليها ميليشيات فجر ليبيا والمؤتمر الوطني العام أعلنت أن مجلس النواب الليبي المنعقد في طبرق (غير دستوري) وكذلك الحكومة المؤقتة المنبثقة عنه في نوفمبر 2014، ولكن الحكومة المعترف بها دوليا رفضت الحكم الذي أعلن أنه تم تحت التهديد بالعنف. أجزاء من ليبيا هي خارج سيطرة أيًا من الحكومتين، حيث تقوم بعض الميليشيات القبلية والإسلاميين والمتمردين بإدارة بعض المدن والمناطق. قامت الأمم المتحدة برعاية محادثات السلام بين الفصائل المتمركزة في طبرق وطرابلس. تم توقيع اتفاقية لتشكيل حكومة مؤقتة موحدة في 17 ديسمبر 2015. وبموجب شروط الاتفاق، فإن مجلس الرئاسة مكون من تسعة أعضاء فيما الحكومة المؤقتة والتي أطلق عليها اسم حكومة الوفاق الوطني، تشكل من 17 وزيراً، بهدف إجراء انتخابات جديدة في غضون سنتين. في 5 أبريل 2016 وصل أعضاء الحكومة الجديدة إلى طرابلس.

انتهاكات حقوق الإنسان قبل الثورة:

كانت انتهاكات حقوق الإنسان متفشية في ليبيا خلال الإثنيين وأربعين عاماً التي سبقت ثورة العام 2011 والتي اطاحت بمعمر القذافي. شهدت الثورة نفسها انتهاكات قام بها أشخاص تابعين لجانبى الصراع. ولضمان عدم استمرار هذا التجاهل لحقوق الإنسان الذي كان منتشرأ خلال عهد القذافي، يحتاج ضحايا انتهاكات ذلك العهد الى من يسمع عن معاناتهم ودعواتهم لتحقيق العدالة كما يحتاجون إلى تعزيز فهمهم لحقوق الإنسان.



مقابلات مع ناجيين من السجون الليبية (1) :

نموذج وتجربة أبو بكر الشريف:

"كانوا يغلقون علينا الصندوق ويخرجوا أيدينا وأرجلنا من فتحات صغيرة فيه ويكهربوننا"

اعتقل أبو بكر علي الشريف للمرة الأولى في الثانية والعشرين من عمره وكان عندئذ طالباً في كلية حقوق بنغازي. "التحقت بحركة الطلاب في بنغازي. كنا مجموعة من المتفوقين الذين يرغبون في تأسيس اتحاد مستقل للطلاب والتخلص من تدخل الحكومة في الجامعة. كانت المجالس الثورية وقوات الأمن الداخلي التابعة للقذافي تمارس في ذلك الوقت ضغطاً كبيراً على الجامعة."

بعد صراع وقع في الجامعة بين الطلاب والسلطات في أبريل 1982، تم اعتقال العديد من الطلاب في بنغازي والبيضاء. "اعتقلوا في بادئ الأمر إثنين وخمسين منّا، وبقي ثمانية تم استجوابهم في سجن 7 أبريل في بنغازي لمدة ثلاثة أشهر ثم تم نقلنا إلى السجن المدني في الجديدة بطرابلس."

كانت الأشهر التي قضوها في سجن 7 أبريل مروعة. "مات السجين ناجي بو حوية في الزنزانة المجاورة بعد ثلاثة أيام من التعذيب المستمر. شاهدت بقايا دم في الحمام وعانينا جميعاً من نفس نوع التعذيب". يتذكر الشريف تابوتاً كان يستخدم كصندوق

للاعتراقات. “كانوا يغلقون علينا الصندوق ويخرجوا أيدينا وأرجلنا من فتحات صغيرة فيه. كانوا يكهربوننا ويضربوننا بالعصي وإذا فقدنا الوعي يصبون الماء عبر فتحة صغيرة موجودة فوق فمنا ليفيقوننا. كانت تجربة صعبة للغاية. وضعوني فيه في يومي الأول في السجن ويمكنك حتى اليوم أي بعد ثلاثين عاماً أن ترى الندوب على ظهري من السجائر والضرب.”

لم تكن المنشآت في السجن صحية على الإطلاق. “كانوا يسمحون لنا باستخدام الحمام لمدة دقيقتين بالتحديد يومياً ولم يكن هناك مياه. كان الدم يملئ المكان ورائحة العرق والبول وروائح أخرى تنتشر في الغرف.”

كان في ملف الشريف الاستخباراتي صورة له وهو شاب في سن الثانية والعشرين من عمره وكان له شعر كثيف ولحية. “التقطوا تلك الصورة عندما وصلت إلى جديدة بعد ثلاثة أشهر من السجن في بنغازي.”

بعد خمسة أشهر، يوم 12 ديسمبر 1982، مثل الطلبة أمام المحكمة. “كان يرأس المحكمة الثورية الدائمة أشخاص لا علاقة لهم بالقانون. لم يكن معنا محامون وعرضوا علينا إطلاق سراحنا بشرط إعدامنا في حال اكتشفوا أننا ندعم الحركات المعارضة بأي طريقة.”

عاد الشريف إلى بنغازي لإكمال دراسته وكان عليه أن يملأ وثيقة تعارف للأمن الداخلي كل ستة أشهر يحدد فيها نوع سيارته ودخله وأصدقائه والمكالمات الهاتفية التي يجريها ويتلقاها.

“كانت الثمانينات فترة عصبية على الليبيين وكان يصعب علينا أن نكتب أفكارنا السياسية بعد ما رأيناه من عذاب وظلم. لم تعد علاقاتنا منظمة لكنها كانت أيديولوجية. كنا نزور بعضنا البعض محاولين الحفاظ على روح النضال.”

كانت العلاقات الدولية محدودة للغاية الأمر الذي منع الليبيين من الحصول على الكتب والوصول إلى الإعلام الدولي. “كان دورنا تهريب الكتب وتكوين حلقات ثقافية وفكرية.”

بعد مرور سبعة عشر شهر على إطلاق سراحه، اقتيد الشريف إلى السجن مرة أخرى. كان السجن الاستخباراتي العسكري في طرابلس. “علمت أنني هناك من صوت السفن بالقرب من الميناء.” تم تكتيفه وتعصيب عينيه عند اعتقاله. “لم يهتموني بشيء ولم يكن بحوذتهم إذن لإعتقالي. ولم يكن معي محام.”

علم الشريف أنهم سيبحثون عنه بعد الصراع المسلح الذي وقع بين السلطات والجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا لدى باب العزيزية يوم الثامن من مايو. “كانوا يعتقلون أي شخص له تاريخ أو صلة بالمعارضين. اختبأت بعيداً عن المنزل لكنهم وجدوني وقبضوا علي يوم الثالث عشر من مايو.”

فقد الشريف عشرين كيلو من وزنه خلال أربعة أشهر. “حين أطلقوا سراحى شعرت أنني إنسان آخر. لم أتمكن من المشي. كان الطعام سيئاً وقليلًا. كانت الغرف مبللة ورطبة ومظلمة وملينة بالحشرات والجرذان.”

نام الشريف على سرير إسمنتي وحده في الزنزانة رقم 24 دون معرفة أي شيء عن العالم الخارجي. “استجوبوني وسألوني إن كان لدي صلة بالمعارضين المقيمين في الخارج. كانوا يكهربونني ويضربونني ويهددونني بالكلاب.”

قرر المجلس الاستجوابي أن يطلق سراح الشريف في سبتمبر من العام نفسه بعد تحذيره بأنه “سيبقى تحت المراقبة.”



مقابلات مع ناجيين من السجون الليبية (2):

نموذج وتجربة جميلة فلاق.

"تعرّضتُ إلى ضربٍ مبرحٍ محامٍ عالمٍ وجهي الذي لم يبق منه سوى عينيّ"
ما الفرق بين الإيطاليين والقذافي؟ طرحت جميلة محمد فلاق هذا السؤال على والدها عام 1977، بعد أن شنق القذافي طلاباً في مدينتها بنغازي وكانت آنذاك في عمر المراهقة. تقول جميلة: "كان جبلي واعياً، فقد نشأنا ونحن نشاهد الطلاب يُعدمون ورجال الأعمال يُحرمون من أموالهم".

لم يمنع هذا الرعب جميلة من أن تصبح ناشطة في العام 1981 حين توجّهت لدراسة الاقتصاد في جامعة قار يونس التي تعرف الآن باسم جامعة بنغازي. نجت جميلة من التعذيب والسجن ومن محاولتين للإنتحار، وهي الآن تشغل منصب نائب وزير الثقافة للنساء والأطفال.

كان القذافي قد أسّس قبل عامين من تسجيل الفلاق في الجامعة ما سمي باللجان الثورية، وهي مجموعات موالية له تراقب وتسيطر على الشعب الليبي وتبعث فيه الخوف، تمّ تأسيسها لمواجهة حركة الطلاب التي بدأت في السبعينات. وكان على جميلة وزميلاتها صوفيا بو دجاجة وسارة الشافعي أن يتوخين الحذر في أنشطتهن المناهضة للقذافي.

في ربيع 1982، لم تقد المنشورات التي أنتجتها ووزعتها إلى تظاهرات كما كنّ يأملن، وقد قمن بدهن جدران المدرج في مباني كلية الاقتصاد بشعارات من أغاني وطنية شهيرة طالبت بسقوط النظام.

وسارعت اللجنة الثورية لدهن تلك الشعارات، ومن جديد عادت جميلة برفقة صديقتها لكتابتها مجدداً، إلى أن تمّ إلقاء القبض عليهن واحتجازهن لمدة ستة أيام في مركز أبحاث الكلية. تقول عن ذلك: “أجلسوني على كرسي في خزانة ضيقة وعدّوني، تعرّضتُ إلى ضرب مبرح محامعالم وجهي الذي لم يبقَ منه سوى عيني، وكان وجهي أسود بسبب الضرب عندما لمحتهُ في المرآة”.

حاولتُ جميلة الإنتحار للمرة الأولى في مركز الأبحاث لكنها نجت، وتم بعد ذلك نقلها مع زميلتيها إلى سجن آخر وقال الموظفون هناك (في مركز الأبحاث) إن جميلة وزميلتيها كنّ يتبادلن الحديث حول ذكريات مروعة لنساء أخريات قضين ستة أيام معهن في الإستجواب. نُقلت السجينات الثلاث إلى مبنى طلابٍ خالٍ أثناء العطلة الصيفية وتم فصلهن عن بعضهن البعض، استمر ضربهن بشدة في غرفة الإستجواب، وهي غرفة في الطابق الرابع من المبنى.

لجأتُ جميلة إلى الإضراب عن الطعام وإلى قطع رسغها، لكنها كانت لم تشهد بعد أسوأ يوم في حياتها. تقول جميلة: “اقتادونا يوم 26 رمضان إلى كتيبة الفضيل حيث عدّبني رجال اللجنة الثورية ومن ضمنهم أحمد مصباح الورفلي بحضور رجال من

الحكومة، تلقّظ حسن إشكال بأسوأ الأشياء التي يمكن لفتاة في سنّي أن تسمعها، حدث ذلك بوجود عبد الله السنوسي وعثمان الوزري ووزير العدل مفتاح بوكر وغيرهم، ضربني الورفلي وغيره على قدميّ المربوطتين بعصا مصنوعة من النخيل إلى أن فقدتُ الوعي، وحين وقفت كانت قدماي متورمتين إلى درجة منعثاني من ارتداء

حذائي، وبينما كنت أهمّ للخروج من الغرفة وحذائي أسفل ذراعي، رأيت جندياً يبكي في الممر، كان على ما يبدو قد سمع صراخي وتوسّلاتي.”

في اليوم التالي، وفيما كان جسدها لا يزال يعاني من الألم وقدمها متورمتين، قامت حارسات من اللجنة الثورية في سكن الطلاب بتعذيبها أكثر وإهانة والدها. تمّ نقل جميلة أخيراً إلى سجن الحصان الأسود في طرابلس حيث بقيت وحدها في زنزانة لا تتجاوز مساحتها 180 × 180 سم. تقول جميلة: “تمّ تصميم الزنزانة كي تسبّب الكثير من الإزعاج وتبثّ الخوف، وكنت أسمع الرجال يصرخون من الألم.”

في نهاية شهر سبتمبر، أحضر والداها لاصطحابها إلى المنزل وعلمت أنه قد تمّ تعذيب ناجي بو حوية وأحمد مخلوف حتى الموت لتورّطهما ظلماً. تقول جميلة: “كانت سارة قد أعطتهم أسماء عدد من الناس خلال أيام التحقيق الصعبة، إذ كان النظام مقتنعاً أنه لا يمكن لثلاث نساء أن يعملن بمفردهن وأرادوا أسماء من هم في الحركة، فقامت سارة بذكر أسماء عشوائية بسبب الخوف والألم واليأس، وقام أولئك الأشخاص بذكر أسماء عشوائية أيضاً.”

ألقي القبض على النساء الثلاث مرّة أخرى عام 1983، وقضين شهرين في السجن قبل أن يجبرن على مواجهة مئة رجل. تقول: “لقد تمّ إحضار الرجال وسجنهم على مدى شهور، بسبب ادعاءات كاذبة من أشخاص تمّ إجبارهم على الإدلاء بأسماء. كنت أشعر بالندم الشديد لكن في الوقت نفسه كان ضميري مرتاحاً، أردت أن أخدم ليبيا ولم أذكر أولئك الرجال يوماً، شعرت بالفخر وبراحة الضمير.”

بعد إطلاق سراحهن في شهر مارس، تَمَّت خطبة جميلة. تقول جميلة: “اعتقدت أن خطبتي لن تدوم بعد اعتقالي أنا وصوفيا مجدداً في 6 أبريل، وفي اليوم التالي، أي في ذكرى أحداث 1977 لشنق المعلمين عمر دبوب ومحمد بن سعود، اقتادونا إلى مدرج الكلية حيث قامت اللجنة الثورية بمحاكمتنا. كانوا يصرخون “إعدام، إعدام، شنق، شنق” ففقدت السيطرة على قدمي.”

أخذت قوات الأمن الداخلي النساء بعيداً وأطلقت سراحهن بعد ستة أيام، لقد كان هناك صراع متواصل بين الحرس الثوري وبين قوات الأمن الداخلي الذي أنقذ جميلة في ذلك اليوم. وفي أبريل من العام 1984، تمكّنت اللجنة الثورية من إعدام الطلاب علناً في الجامعة.

بحلول مايو 1984، تزوجت جميلة ورزقت بطفل، كان في شهره الرابع حين اصطحبته معها وألقي القبض عليها مجدداً إثر إغارة الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا على باب العزيزية، وقد جرى اعتقال ستة من إخوتها وكان أصغرهم في الرابعة عشرة.

من العمر، كما تمّ اعتقال عمّها وتم احتجازهم في زنانات منفصلة مدة عشرة أيام، ثم أطلق سراح جميلة وعشرة من إخوتها، أما الإثنان المتبقيان فتّم تعذيبهما في سجن أبو سليم لمدة أربع سنوات. تقول جميلة: “دفعْتُ الأسر ثمناً باهظاً في ظلّ حكم القذافي، لكنني أشعر بالفخر لأنني فعلت شيئاً، فالحرية ثمنها باهظ دائماً.”

الزميل ناصر الهواري رئيس منظمة ضحايا لحقوق الإنسان.

ثورات الربيع العربي، التي بدأت شرارتها في منطقة سيدي بوزيد في تونس، حيث كانت النار التي اشتعلت في جسد محمد بوعزيزي هي شرارة البدء، فسرى لهيب الحرية في هشيم الظلم وحوائط الطغيان، فتحررت تونس ثم مصر وليبيا، وانتظرت الشعوب أن يتحقق حلمها في الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، لكن كما يقال تأتي الرياح بما لا تشتهي السفن، فقد تحولت الضحية إلى جلال الميليشيات والسجون في ليبيا. تغير بعض الثوار الذين ثاروا وقاتلوا وحرروا ، وأزاحوا نظام القذافي ، وأصبحوا حجر عثرة في طريق بناء ليبيا فقد أعادوا منظومة الظلم أكثر من ذي قبل ، انتشرت الميليشيات المسلحة في كافة ربوع ليبيا وفي كثير من الأحيان أسست هذه الميليشيات على أسس قبلية و جهوية وإيديولوجيات راديكالية ، وتبع انتشار الميليشيات انتشار السجون والمعتقلات ، حتى أصبح لكل ميليشيا سجن خاص ، وتم القبض على الآلاف من أبناء الشعب الليبي وزج بهم في غياهب السجون ، حتى بلغ عدد المعتقلين 8000 سجين حسب تقديرات وزارة العدل الليبية ، أغلبهم متهمون بالعمل والقتال في صفوف النظام السابق ، والبعض منهم نتيجة لتصفية حسابات قبلية وعمليات ابتزاز مالي ، مارس أعضاء الميليشيات كل أنواع التعذيب بحق هؤلاء السجناء ، حتى أصبح التعذيب الطريقة المثلى لانتزاع الاعترافات من هؤلاء السجناء. كالضرب بالسياط وكى بالنار وتكسير للعظام وصعق بالكهرباء والحرمان من النوم بل والتحرش الجنسي في بعض الأحيان، هذا هو حال المعتقلين في سجون الميليشيات، الكثيرون منهم قاسوا جحيم الاعتقال لمدة تجاوزت العام بلا تهم ولا

عرض على القضاء، وفي المرات القليلة التي تمكن بعض السجناء من العرض على النيابة، أفرجت عنهم بعد فترات اعتقال طويلة قاسوا فيها مرارة التعذيب بلا جريرة. العشرات قتلوا تحت التعذيب في مقار ومعتقلات هذه الميليشيات، ورغم توفر الأدلة في الكثير من الأحيان، لكن يبقى المجرمون وهم في العادة قادة وجنود في هذه الميليشيات، طلقاء أحرار، لعدم وجود السلطة القادرة على جلب هؤلاء وتقديمهم للعدالة. أصبح الإخفاء القسري والاعتقال التعسفي والقتل تحت التعذيب والاغتيال سمة أساسية، ومعلماً يميز هذه الحقبة من تاريخ ليبيا. بل تحولت بعض السجون لمعتقلات تشبه معتقلات بوسليم وعين زارة في عهد النظام السابق وعلى رأسها معتقل امعتيقية، حيث يحتجز أمر السجن هيثم التاجوري العشرات من الرجال والنساء تحت سمع وبصر الدولة ولا يستطيع أحد التدخل أو رفع الظلم عنهم وتقديمهم للنيابة. جهود الدولة الرسمية المجلس الانتقالي السابق أصدر القانون رقم 34 لسنة 2012 وفق المادة الرابعة تحت مظلة حماية الثورة لمن يقومون بالانتهاكات وجعلت كل ما يقومون به من قتل وتعذيب. حدث كل ما سبق على مرأى ومسمع من الدولة الرسمية التي لم تتخذ أية إجراءات لوقف الانتهاكات وتعزيز حقوق الإنسان في ليبيا، فالمجلس الانتقالي السابق قام بخطوة غير متوقعة بأن أصدر القانون رقم 34 لسنة 2012 الذي وفرت المادة الرابعة منه مظلة قانونية لمن يقومون بالانتهاكات وجعلت كل ما يقومون به من قتل وتعذيب الهدف منه حماية الثورة، ولم يكن المؤتمر الوطني أحسن حالاً من سابقه، فقد قام بشرعة الكنائس والمليشيات ومنحها الأموال والسلاح، ولم يجرم ما يقومون به، وأصبح بعض قادة الجماعات المتشددة الذين حصلوا على عضوية المؤتمر، هم الذراع السياسية لهذه الكنائس. المؤتمر الوطني الليبي أصدر قرار رقم 7 لسنة 2012 للهجوم على مدينة بنى وليد بحجة أن قادة نظام القذافي وعلى رأسهم خميس معمر

ألقاذي مختبئون فيها، وتهجير 50000 مواطن من سكان المدينة. وبلغ من عدوانهم أن أصدروا القرار رقم 7 لسنة 2012 والذي بموجبه تم الهجوم على مدينة بنى وليد بذرائع وأسباب واهية ، بحجة أن قادة نظام ألقاذي وعلى رأسهم خميس معمر ألقاذي مختبئون بها ، وكانت كذبة كبرى شارك فيها المؤتمر والحكومة ورئاسة الأركان ، قتل بموجبها العشرات من المدنيين نتيجة القصف بمدافع الهاون وصواريخ جراد ، وتم هدم مئات البيوت وتهجير 50000 مواطن من سكان المدينة ، كل ذلك حتى شعار حملة الخير والتي قادها رئيس المؤتمر السابق محمد المقريف ورئيس الأركان يوسف المنقوش وبعض أعضاء المؤتمر الوطني وعلى رأسهم صلاح بادى وعبد الرحمن السويحلى . ومما يدل أن السلطات الرسمية غير مهتمة بحقوق الإنسان فقد تقدمت منظمة العفو الدولية بمبادرة لتعزيز حقوق الإنسان في ليبيا صوت عليها 52 عضو من أصل 200 هم أعضاء المؤتمر الوطني العام. التهجير ألقسري بدأ التهجير مع بداية الثورة، حيث تم تصنيف مدن وقرى وقبائل وعائلات بتأييدها لنظام ألقاذي وحملت وزر ما حدث من قتل وانتهاكات خلال المواجهات مع النظام، وما كادت الثورة أن تتجح، حتى تم الفتك والقتل والتهجير لسكان العديد من المدن والقرى مثل: ” تاورغاء، سرت، المشاشية، القواليش، الرييانية الغربية، الجعافرة، وأخيراً درج ”، لم تكتفي الكتائب بالتهجير بل قاموا بالقتل والسرقه ونهب الممتلكات، وامتألت السجون بأبناء هذه المدن ، ويظل مشهد قرابة 60 شخص مقيدین مقتولين برصاص فى الرأس والصدر بفندق المهاري بمدينة سرت صبيحة يوم مقتل ألقاذي يوم 21 أكتوبر 2011 شاهداً على الوحشية والهمجية لهؤلاء القتلة ، كذلك ما حدث لمدينة تاورغاء التى أصبحت ندبة في جبين الثورة الليبية ، هجر قرابة 40000 مواطن من تعداد المدينة وحرقت وهدمت المنازل وقتل بعض الرجال ، وأصبحت المدينة أشبه بمدينة للموتى ،

لا يرى فيها سوى قبور وأطلال ، وأصبح كل تاورغى يكفى لأن توضع فى سجون مدينة مصراتة ، حتى بلغ بهم العدوان أن قاموا بجلب أبناء تاورغاء من كل مدن ليبيا وسجنهم وتعذيبهم في مدينة مصراتة ، وستبقى مقبرة جنات فى مصراتة والتي تحوى قبور آلاف الشباب شاهدة على مدى وحشية ودموية كتائب مصراتة وربما يأتى اليوم الذي يفتح فيه تحقيق حول تلك المجازر وما تحويه مقبرة جنات. التهجير ألقسري لليبين في الخارج بلغ إلى المئات آلا لاف مٌهجر. أما التهجير ألقسري خارج ليبيا فقد بلغ تعداد المهجرين مئات الآلاف بدول الجوار ” مصر وتونس والمغرب والجزائر وتشاد وغيرها من مدن العالم ” ، هؤلاء المهجرين كل اتهاماتهم أنهم ينتمون لعائلات وصفت بأنها مؤيدة لنظام ألقذافي ، يعيش المهجرون بتلك الدول في ظروف معيشية صعبة فالكثير منهم تم قطع مرتبه ، وعجزوا عن توفير سبل المعيشة ، خاصة وأن الأزمة استمرت طيلة عامين ، ولازال هؤلاء المهجرون ينتظرون اليوم الذي يعودون فيه لبيوتهم وينعمون بدفع الوطن بعدما قاسوا مرارة الغربة والتهجير . القضاء والمحاكمات في ليبيا القضاء فى ليبيا أحد المشاكل الرئيسة وسبب من أسباب تفاقم المشاكل، فالقضاء غير قادر على توفير ظروف وضمانات المحاكمة العادلة ليس لعيب فيه ، لكن بسبب تسلط وعدوان المليشيات ، فالكثير من قيادات النظام السابق لم يتحصل على حقهم في الدفاع أو الشهود ويعيشون ظروف اعتقال صعبة ، حتى أن بعضهم يتعرض للموت البطيء بسبب سوء ظروف الاعتقال حيث يمنع عنهم الطعام والدواء وعلى رأس هؤلاء عبد الله السنوسي رئيس المخابرات في عهد ألقذافي وأحمد إبراهيم والذي حكم عليه بالإعدام في مدينة مصراتة فى محاكمة هزلية افتقدت لكل شروط وضمانات المحاكمة العادلة ، وقد برهنت عملية اختطاف العنود ابنة عبد الله السنوسي على ضعف الدولة أمنياً وعدم قدرتها على حماية المتهمين وتوفير المحاكمات العادلة

لهم ، فرغم كل ما تقوم به وزارة العدل من جهود لكن قوة وسيطرة الكتائب تقف حائلاً أمام تحقيق كل ما يقوم به وزير العدل صلاح المرغنى من جهود لتحقيق العدالة .

القاعدة والتنظيمات المتشددة واختطاف رئيس وزراء ليبيا على زيدان يجب أن نعترف بأن التنظيمات المتشددة وعلى رأسها تنظيم القاعدة (أنصار الشريعة) أصبحت واقعاً ملموساً ، وأنها قد انتشرت أفقياً في العديد من المدن على رأسها درنة وبنغازي وسرت ، وقد بدأت هذه التنظيمات في بث سمومها والتهام ضحاياها ربما كأن أشهرهم اللواء عبد الفتاح يونس والسفير الأميركي ، انتشرت عمليات الاغتيال بشكل مريع حتى وصل عددهم أكثر من مائتين أغلبهم لضباط في الجيش والشرطة ونشطاء أشهرهم عبدا لسلام المسماري ، وأكدت التفجيرات الأخيرة وعمليات استهداف مقار البعثات الدبلوماسية وجود تنظيم القاعدة ، فأغلب عمليات القتل والتفجير تحمل بصمات تنظيم القاعدة ، وبلغ بهم أن قاموا باختطاف رئيس الوزراء على زيدان ، أستطيع القول أن ليبيا إن لم يتم تداركها فربما تتحول لمعقل لتنظيم القاعدة في جنوب المتوسط . التهديد بالقتل للنشطاء ،مثل محمد الحجازي وعلى رأسهم مقتل عبد السلام المسماري كثرت التهديدات بالقتل وحاولت استهداف نشطاء المجتمع المدني مما حدا بالكثيرين منهم لترك ليبيا والهجرة خارجها ، فبعد مقتل عبد السلام المسماري ومحاولة قتل ناجي حماد ومحمود عيسى البر عصى وحنان المقوب والصحفي إبراهيم عبد الحميد والضابط محمد الحجازي وغيرهم أصبح واضحاً وجلياً أن هؤلاء القتلة طيور الظلام لا يستكينوا حتى يسكتوا كل الأصوات المنادية بالحق والمدافعة عن المظلومين والساعية لبناء وطن تسوده قيم الحرية والعدالة والمساواة وأنا بدوري نظراً لنشاطي الحقوقي ووقوفى الدائم في وجه ظلم الكتائب والمليشيات تأتيني كل يوم تهديدات بالقتل وكان آخرها يوم 4 نوفمبر من أحد أعضاء القاعدة أو ما يسمى بتنظيم الشريعة يسمى

نفسه جند الله جاء فيه : ” بسم الله الرحمن الرحيم : { قُضِيَ الْأَمْرُ الَّذِي فِيهِ تَسْتَفْتِيَانِ
{.صدق الله العظيم بأمر من الحاكم بأمر الله وشرعه في شرق البلاد ” ليبيا ” قررنا
القصاص منكم خدمة لصالح البلاد والعباد حق شرعي منزل في شرع القصاص تطبيقاً
لقوله تعالى بسم الله الرحمن الرحيم : { وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ
تَتَّقُونَ } .صدق الله العظيم ولتكون عبرة لمن ضل ، تحكيماً لشرع الله سبحانه وتعالى
، وقد وجب ونفذ مقاضاتك واستوجب القصاص منك ومن أزارك ومن على شاكلتك
في الدنيا والآخرة والله المستعان على ما تصفون ” . المصالحة الوطنية مع افتقاد مقدرة
القيادات لإنهاء وجود الميليشيات ونشر العفو والتسامح بين الليبيين بعد سيطرة الخطاب
الإقصائي العدواني على ليبيا لسنتين ، وكان نتاجه ما سبق وأسلفت في كلمتي ، لم يعد
أمام ليبيا إلا الاختيار بين النموذج العراقي أو النموذج الجنوب الإفريقي ، فليبيا ليست
أسوأ حالاً من رواندا ، لكنها تفتقد للقدرة والقيادات القادرة على إنهاء وجود الميليشيات
وإشاعة خطاب العفو والتسامح بين الليبيين ، نحتاج لإرادة سياسية ومساعدة دولية ،
في إنهاء الوجود المسلح في ليبيا ، وإعادة بناء مؤسسات وهياكل الدولة ، فالدول التي
ساعدتنا في التخلص من نظام القذافي ، أراها ملزمة بالتدخل من أجل الحفاظ على ما
تبقى من السلم الأهلي والتعايش بين كل مكونات المجتمع الليبي قبل أن تتصاعد دوامة
العنف وتحصد الكثير والكثير من الأرواح.

حقوق الإنسان خلال و ما بعد الثورة

تلى اندلاع الثورة الليبية اتهامات بانتهاكات لـ حقوق الإنسان من جانب قوات الثوار المناهضة لحكم معمر القذافي والقوات المسلحة والناثو. وتضم الانتهاكات المزعومة الاغتصاب والإعدام دون محاكمة والعنصرية وسوء المعاملة وقصف المدنيين. ولقد ارتكب جميع أطراف النزاع انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة ويضم ذلك حلف الناثو وقوات الثوار الليبيين والقوات المسلحة الليبية.

انتهاكات القوات المسلحة الليبية:

إطلاق النار الممنهج على المتظاهرين

قدم لويس مورينو أوكامبو المدعي العام لـ المحكمة الجنائية الدولية تقديرات تفيد بأنه قد تم قتل ما يقرب من 500 إلى 700 شخص على يد قوات أمن القذافي في شهر فبراير من عام 2011 قبل حتى أن يرفع الثوار السلاح. ويقول أوكامبو في صدر مناقشته لرد فعل الحكومة الليبية على أولى المظاهرات المطالبة بالديمقراطية إن "إطلاق النار على المتظاهرين كان يتم بطريقة ممنهجة".

أنكرت الحكومة الليبية من جانبها أنها قد أصدرت أوامر بقتل المتظاهرين في أيام الانتفاضة الأولى. وقالت إن الجنود تصرفوا دفاعًا عن أنفسهم عندما هاجمتهم الحشود.

يضيف مورينو أوكامبو أنه أثناء الحرب الأهلية المستعرة، "كان يبدو جلياً أن جرائم الحرب ترتكب كجزء من السياسة" على يد القوات الموالية للقذافي. ويدعم هذا ادعاءات هيومان رايتس ووتش بأنه قد تم إعدام 10 متظاهرين على يد جماعة شبه مسلحة موالية للحكومة في بني وليد في شهر مايو، رغم أن هؤلاء المتظاهرين قد وافقوا على إلقاء أسلحتهم.

وأجرت منظمة العفو الدولية تحقيقاً مفصلاً في شهر يونيو من عام 2011 وادعت فيه أنه قد تبين أن العديد من المزاعم المتعلقة بالعقيد معمر القذافي والدولة الليبية إما خاطئة أو تقتصر إلى أي دليل ملموس، مع الإشارة إلى أن الثوار قد بدا أنهم يقومون أحياناً بإطلاق ادعاءات كاذبة أو يختلقون الأدلة. وحسب تحقيق منظمة العفو الدولية، فقد كانت هناك مبالغة كبيرة في تقدير عدد الضحايا، كما أن بعض المتظاهرين كانوا مسلحين، "وليس هناك دليل على القتل الجماعي للمدنيين مثلما حدث في اليمن" وما من دليل على استخدام الطيران أو الأسلحة الآلية المضادة للطائرات ضد الحشود. كما شكك التحقيق في ادعاءات وسائل الإعلام الغربية بأن حركة التظاهر كانت "سلمية تماماً" و"كانت تمثل تحدياً في ظل انعدام الأمن".

لكن ذكر تقرير لاحق عن منظمة العفو الدولية أنه وجد أن "قوات القذافي قد ارتكبت انتهاكات صارخة للقانون الإنساني الدولي، ويشمل ذلك جرائم الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان الشاملة، مما يشير إلى ارتكاب جرائم ضد الإنسانية. فلقد قامت تلك القوات عمداً بقتل وجرح أعداد كبيرة من المتظاهرين العزل وأخضعت المعارضين والنقاد المعروفين للاختفاء القسري والتعذيب وأنواع أخرى من إساءة المعاملة وقامت باعتقال أعداد كبيرة من المدنيين عشوائياً. وقامت قوات القذافي بشن هجمات عشوائية

وهجمات تستهدف المدنيين أثناء محاولتهم إعادة السيطرة على مصراتة والمناطق الشرقية. فهاجموا المناطق السكنية بالمدفعية وقنابل الهاون والصواريخ. كما استخدموا أسلحة عشوائية بطبيعتها مثل الألغام المضادة للأشخاص والقنابل العنقودية، ولقد تم استخدامها في المناطق السكنية.”

عقد سيف الإسلام القذافي حوارًا في شهر يوليو 2011 مع قناة روسيا اليوم، حيث أنكر ادعاءات المحكمة الجنائية الدولية بأنه هو أو والده العقيد معمر القذافي قد أصدر أوامر بقتل المتظاهرين المدنيين. وأشار إلى أنه ليس عضوًا في الحكومة أو القوات المسلحة ومن ثم لا يملك سلطة إصدار مثل تلك الأوامر. وحسب ما ذكره سيف الإسلام، فإنه قد أجرى اتصالات مسجلة مع اللواء عبد الفتاح، الذي انضم لاحقًا إلى قوات الثوار، ليطالب منه عدم استخدام القوة ضد المتظاهرين، وأجاب عبد الفتاح أن القوات تهاجم موقعًا عسكريًا حيث اضطرت القوات أن تطلق النار دفاعًا عن نفسها عندما فوجئت بالوضع.

ادعاءات الاغتصاب الجماعي.

أجرت الطبية النفسية الليبية، سهام سرجيوا، استبيانًا مع اللاجئين في تونس ومصر لتوثيق معاناتهم مع الثورة الليبية. وذكرت ما يقرب من 300 سيدة تعرضن للاغتصاب. ويحتمل أن يكون العدد الحقيقي أكبر كثيرًا عندما نضع في الاعتبار وصمة العار المرتبطة بضحايا الاغتصاب في المجتمع الليبي. ولقد قالت كل امرأة شاركت في الاستبيان وأعترفت أنه قد تم اغتصابها بأنها قد اغتصبت على يد جنود القذافي أو رجال الميليشيا المواليين له.

رغم ذلك ذكرت الأمم المتحدة وخبير جرائم الحرب محمود شريف بسيوني وهيومان رايتس ووتش (HRW) وأطباء بلا حدود ومنظمة العدل الدولية أنه لم يتم العثور على دليل يثبت ارتكاب الحكومة الليبية لجريمة الاغتصاب بطريقة ممنهجة.

وذكرت دوناتيللا روفيرا من منظمة العفو الدولية أن ثوار بنغازي قد قاموا عمداً بتقديم ادعاءات كاذبة أو اختلقوا الأدلة، وذكرت مثلاً عن قول الثوار أنهم قد عثروا على صناديق فياجرا أصلية داخل مستودع محترق تماماً تابع لقوات القذافي. ولقد أثار هذا شكوكاً كبيرة حول ادعاء أن القذافي قد سلم الجنود أقراص الفياجرا ليزيد من قدرتهم على اغتصاب النساء.

قامت أطباء من أجل حقوق الإنسان (PHR) بتجميع شهادات من شهود عيان ذكروا أن قوات القذافي حولت مدرسة إعدادية إلى مركز اعتقال حيث كان يتم اغتصاب السيدات والفتيات اللاتي لم تتجاوز أعمارهن 14 عاماً.^[12] كما ذكرت المنظمة أيضاً حدوث جرائم شرف كرد فعل على عمليات الاغتصاب هذه.

استخدام الألغام كسلاح حرب.

أكدت منظمة هيومان رايتس ووتش ادعاءات الثوار بشأن انتشار زرع الألغام على يد القوات الحكومية الليبية كسلاح حرب. ولقد وجدت المنظمة الألغام في ستة مواقع مختلفة على الأقل في ليبيا، ويوجد معظم تلك الألغام على الخطوط الأمامية لقوات القذافي. ولم يتم فقط زرع الألغام المضادة للدبابات، ولكن أيضاً تم زرع الألغام المضادة للأشخاص، الأمر الذي يمثل خطراً دائماً على المدنيين.

قصف المناطق المدنية.

وجهت جماعات حقوق الإنسان اتهامات لقوات القذافي بقصف المدن بالأسلحة الثقيلة مما يعرض حياة المدنيين للخطر بصورة عشوائية. وتشير معظم الاتهامات إلى حصار مصراتة، حيث اتهمت قوات القذافي باستهداف المستشفيات والمناطق المدنية وكذلك استخدام القنابل العنقودية المحرمة دوليًا من إنتاج إسبانيا كذخيرة مما عرض حياة المدنيين للخطر.

انتهاكات أخرى في حق غير المقاتلين.

يوثق تقرير صادر عن هيومان رايتس ووتش "احتلال المستشفيات وإرهاب العاملين فيها" على يد القوات الموالية للحكومة في يفرن في الجبال الغربية، الأمر الذي عرض حياة المرضى للخطر وأرهب العاملين في المستشفى بما يخالف القوانين الدولية.

أصدرت منظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان تقريرًا في أغسطس من عام 2011 وثقت فيه انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان وقدمت الأدلة على ارتكاب جرائم حرب وجرائم محتملة ضد الإنسانية في مصراتة. وتضم النتائج التي توصلت إليها المنظمة قيام قوات القذافي باستخدام المدنيين كدروع بشرية ومهاجمة عربات الإسعاف التي تحمل شعار الصليب الأحمر، وتدمير المباني الدينية وتعمد ترك المدنيين يتضورون

جوعًا. كما قدمت المنظمة في التقرير نفسه دليلاً على انتهاكات حيادية الطواقم الطبية، مثل الهجمات على المنشآت الطبية والنقل الطبي والعاملين في مجال الصحة.

لقد تم إلقاء القبض على عدد من جنود الجيش الليبي يتراوح عددهم بين 15 إلى 22 جنديًا في درنة ولقد ذكرت التقارير أنه قد تم إعدامهم في قرية مرتوبة الواقعة على بعد 20 كيلومتر (12 ميل) من درنة. وحسب الرواية الواسعة الانتشار أن هؤلاء الجنود "قد تم إعدامهم على يد الضباط لمخالفتهم الأوامر".

كما تم إعدام مجموعة أخرى تضم 15 أسيرًا ليبيا أسود البشرة علنًا بشنقهم أمام محكمة مدينة البيضاء.

انتهاكات القوات المناهضة :

قتل وتعذيب الجنود المصابين.

تم إدخال رجلين مصابين إلى مستشفى البيضاء يوم 17 فبراير، أحدهما زنجي والآخر بلون قمحي. ولقد تم اتهام الرجلين بمحاربة الثوار. وذكر طبيب يعمل في المستشفى أن الرجل الزنجي قد تم قتله وشنقه على يد الحشود الغاضبة التي تجمعت حول المستشفى. وذكر أيضًا أن الرجل المصاب الآخر قد تم ضربه وإطلاق النار عليه وإعادة مرة أخرى إلى غرفة الطوارئ.

عمليات السلب والضرب.

ذكرت هيومان رايتس ووتش قيام قوات الثوار بعمليات سلب للممتلكات الخاصة وضرب لمن يدعى تعاطفهم مع القذافي في أربع مدن تقع في الجبال الغربية سيطرت

عليها المعارضة في شهر يونيو. ولقد تعهد المجلس الانتقالي الوطني (NTC) حينئذٍ بمحاسبة المتسببين في تلك الهجمات ومنع تلك الانتهاكات في المستقبل.

قتل المدنيين المحايدين.

قتل الثوار العديد من المدنيين، من بينهم الرجال والنساء والأطفال أثناء معركة سرت، بينما ذكرت تقارير أيضاً قيام الثوار بعمليات سلب ونهب في حق السكان المحليين. فحسب ما ذكره أحد سكان المدينة "لقد كان الثوار أسوأ من الجرذان.

وحلف الناتو مثله مثل أسامة بن لادن." وذكرت سيدة محلية أخرى "لقد كنا نعيش مناخاً ديمقراطياً في ظل حكم معمر القذافي، فهو لم يكن ديكتاتوراً. لقد كنت أعيش في حرية كسيدة ليبية تتمتع بكامل حقوق الإنسان. فالمسألة ليست أننا نريد معمر القذافي مرة أخرى، بل نريد أن نعيش مثلما كنا من قبل." وتقول سيدة مسنة محلية "إنهم يقتلون أطفالنا. لماذا يفعلون ذلك؟ ومن أجل من؟ لقد كانت حياتنا أفضل من قبل!" .

إدعاءات أخرى:

ادعاءات حول استخدام مرتزقة أفارقة

اتهم بعض الصحفيين منظمات حقوق الإنسان بتزييف ادعاءات حول استخدام القذافي لمرتزقة جلبهم من مناطق أخرى من إفريقيا لمهاجمة المتظاهرين ولكن أكد المدير السابق لبروتوكول العقيد نوري مسماري وجود مرتزقة من دول مثل تشاد والنيجر ومالي.

اغتصاب الزوج الأفارقة

ذكر لاجئون سودانيون من شرقي ليبيا أن رجالاً مسلحين اغتصبوا فتاة سودانية مما أجبرهم على ترك منازلهم.

وذكر رجل من غامبيا، أحضرته إلى الصحفيين القوات المعادية للقذافي، أن ثلاث رجال مسلحين أخرجوه من منزله واتهموه بأنه من مرتزقة القذافي وقاموا باغتصاب زوجته.

قتل العمال الأجانب والليبيين الزوج.

طالبت الحكومة التشادية بتشكيل قوات ائتلافية لحماية مواطنيها في المناطق التي يسيطر عليها الثوار في ليبيا. وزعمت أنه قد تم اتهام العشرات وإعدامهم بدعوى أنهم من المرتزقة الذين يعملون لصالح القذافي.

ذكر عامل تركي في مجال النفط أنه شهد عملية قتل ما بين 70 إلى 80 سودانياً وتشادياً من العمال الأجانب على يد لبيين باستخدام مقصات التشذيب والفؤوس على خلفية اتهامهم بأنهم من مرتزقة القذافي.

لقد قام بيتر بوكاريت من هيومان رايتس ووتش بزيارة مدينة البيضاء حيث تم احتجاز 156 شخصاً يفترض أنهم من المرتزقة. وذكر بيتر أن هؤلاء الرجال هم حقاً من الليبيين الزوج من جنوبي ليبيا. وذكر أنه يمكن تفسير دعم الليبيين الزوج من جنوب البلاد لنظام القذافي بأن القذافي قد حارب من أجل مجابهة التمييز العنصري ضد تلك

الجماعات في المجتمع الليبي. وذكر بوكاريت في اللقاء نفسه أيضاً أن الثوار قد أطلقوا سراح هؤلاء الأشخاص بعد أقل من أسبوعين من إلقاء القبض عليهم.

الإجلاء القسري لعائلات الزوج.

ذكر اللاجئون السودانيون من شرق ليبيا أن رجالاً مسلحين طافوا بالمنازل منزلاً منزلاً وأجبروهم على ترك منازلهم.

قتل العمال المهاجرين العزل.

تم رصد حالات لقتل العمال المهاجرين العزل على يد الثوار. ففي 18 من إبريل، وصف مراسل بريطاني، وصل لتوه إلى بنغازي بحرًا قادمًا من مصراته، المعاناة التي يلاقيها عدد كبير من العمال المهاجرين المحاصرين في مصراته في تقرير له إذاعة بي بي سي 4. فبعد الحديث عن الضحايا أثناء هجوم القوات الحكومية تحدث هذا المراسل عن العمال المهاجرين "...الذين لقوا حتفهم أيضاً على يد المقاتلين الثوار المخطئين. فقد كان هؤلاء العمال يتظاهرون اعتراضاً على الظروف ويطالبون بالعودة إلى أوطانهم، ولقد أدى ذلك في حالتين إلى إطلاق الثوار النار عليهم وقتل الناس خطأ.

الضربات الجوية للناتو:

ادعت الحكومة الليبية أنه قد تم قتل 85 مدنيًا يوم 9 أغسطس في الضربات الجوية التي شنها الناتو على مدينة ماجر بالقرب من زليتن. بينما ذكر المتحدث الرسمي باسم الناتو أنهم كانوا يستهدفون أربع منشآت تم فيها تدمير تسع مركبات وأن ادعاء الحكومة "ليس مدعومًا بأي معلومات حقيقية متوفرة عن الموقع". وأعلنت الحكومة الليبية الحداد لمدة ثلاثة أيام. ولقد تم أخذ المراسلين لاحقًا إلى إحدى المستشفيات ليروا 30 جثة على الأقل من بينها جثتان لطفلين صغيرين على الأقل. وزعمت الحكومة الليبية أن جثث قتلى الضربات الجوية الآخرين قد نقلت إلى مستشفيات أخرى. ولكن لم يتم إثبات أي من هذين الادعاءين بصورة مستقلة، رغم أن بعض وسائل الإعلام قد توصلت إلى نتيجة وهو أنه يبدو من المنطقي أن شيئًا مروعًا قد حدث نتيجة وجود 14 جثة على الأقل في مستشفى واحدة، ومن بينها جثة رضيع. ذكر سفير روسيا لدى الأمم المتحدة فيتالي تشوركين أنه من الأهمية بمكان أن يصدر المجلس قرارًا بإجراء تحقيقات حول اشتراك الناتو في الحرب الأهلية الليبية "في ظل حقيقة أن قادة الناتو قد أقنعونا أن حملاتهم لم تخلف وراءها أية ضحايا". وصفت الولايات المتحدة وفرنسا طلب روسيا بإجراء تحقيق بأنه "تشيت للتركيز" ودعمتا قول سفيرة الولايات المتحدة سوزان رايس: "هذه ازدواجية، هذا أمر زائد وغير ضروري، هذه أفعال بهلوانية". فحسب ما ذكره سفير فرنسا لدى الأمم المتحدة جيرارد أرو هناك تحقيقان مستمران بشأن أفعال الناتو في ليبيا، يجري أحدهما مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومن المقرر أن يصدر تقريره في شهر مارس وتجري التحقيق الآخر المحكمة الجنائية الدولية.

المراجع:

Report of the International Commission of Inquiry To Investigate All Alleged Violations of International Human Rights Law in the Libyan "Arab Jamahiriya

United Nations Human Rights Council

Human Right watch official site.

New York times magazine.

بالإضافة أرشيف قناة روسيا اليوم.العديد من المصادر العربية الإخبارية الإلكترونية

=====

